الصباح الاقتصادية
17
العدد 1488 - السنة الخامسة
الاحد 7 ربيع الثاني 1434 - الموافق 17 فبراير 2013
Sunday 17 February 2013 - No.1488 - 5th Year

الإعلانات المالية «وتوزيعات الشركات» من عوامل الاستقرار

البورصة: رحلة جديدة للصعود تبدأ اليوم

- التداولات القياسية حافظت على مستوى ما فوق الـ40 مليون دينار
- إشارات إيجابية في آخر جلسة للأسبوع الماضي تظهر في جلسة اليوم
- المضاربون يستهدفون الشركات ما دون الخمسين فلساً
- المؤشر العام باتجاه حاجز جديد هو 6.400 نقطة

بداية التعاملات

المحرر الاقتصادي

كان سوق الكويت في سباق مع الوقت، إذ أصبح يتجه إلى مستويات سعرية جديدة من جلسة إلى أخرى في ظل أوضاع سياسية واقتصادية مليئة بالتفاؤل.

ويبدأ سوق الكويت اليوم رحلة جديدة من الصعود – حسبما يتوقع المراقبون – حتى وإن حصلت عمليات جني ارباح على الشركات التي حققت ارتفاعات خلال الفترة السابقة كما حصل في جلسة اليوم الخميس الماضي، لكن السوق يعود إلى الاستقرار خاصة انه اعطى اشارات مهمة توحي بان الجولات الأكثر نشاطا قادمة.

وبدأ المتداولون يعودون إلى الشركات الرخيصة والتي لم تتجاوز أسعارها 50 فلسا لما تحققه من ارباح سريعة عكس الشركات الثقيلة التي لا تتحرك بشكل يومي.

واكد المراقبون ان جلسة اليوم تستهدف كسر حاجز جديد هو 6.400 نقطة وهو ليس صعبا، إذ ان مؤشر السوق أقفل على 6.397 نقطة، تمهيدا للوصول إلى حاجز 6.500 نقطة، فالمؤشر العام أصبح يحقق انجازات سريعة خاصة بعد أن كسر حاجز الـ6 آلاف نقطة صعودا.

وكان سوق الكويت شهد الأسبوع الماضي ارتفاعا في الأسعار، وسط أجواء إيجابية للغاية وبدعم من النشاط القوي على الشركات الرخيصة وبعض المجاميع الاستثمارية التي بدأت تتحرك في الاتجاه الصاعد، إضافة إلى تحرك بعض الشركات الكبيرة.

ورغم عمليات جني الارباح على الشركات التي حققت ارتفاعات خلال الفترة الماضية، إلا ان السوق واصل صعوده إثر الدخول القوي على شركات جديدة لم تأخذ فرصتها في الصعود خلال الفترة الماضية.

وفي حين انتعشت الشركات الرخيصة وأصبحت ضمن اهتمامات المتداولين في المرحلة الحالية، عادت الشركات التشغيلية والقيادية لتضغط فيما حققت بعضها ارتفاعا بسبب عمليات الشراء المكثفة.

وحقق سوق الكويت ارتفاعات قياسية خلال الاسبوع الماضي نتيجة العمليات الشرائية المكثفة على الشركات الرخيصة وبعض المجاميع الاستثمارية التي تستعد لرحلة الصعود من جديد.

واكد المراقبون: بان جلسة نهاية الأسبوع ممتازة شهدت ارتفاعا في أسعار العديد من الأسهم الرخيصة والصغيرة وفي قيمة التداول، إذ تجاوزت السيولة الـ43 مليون دينار.

وأفاد المراقبون ان السيولة بدأت تتصاعد يوما بعد يوم ما يشير الى انتعاش الوضع بالسوق وزيادة الشهية الشرائية.

وأضاف المراقبون ان السوق كسر حاجزا جديدا صعودا ما يؤكد انه قادم على ارتفاعات جديدة، مشيرين الى ان العديد من الشركات التي كانت بعيدة عن واجهة التداولات عادت من جديد لتشهد عمليات شراء واسعة.

وتشطت عمليات الشراء وأدى ذلك الى ارتفاع المؤشر السعري، نتيجة الاقبال الكبير على الشركات الرخيصة التي عادت مجددا الى واجهة التداولات القياسية، فيما تعرضت الشركات القيادية الى عمليات بيع وانخفاض نظرا لابتعاد المتداولين عنها.

واوضح المراقبون ان السوق اعطى اشارة جيدة وتحققت خلال جلسات الاسبوع بارتفاعه بشكل قياسي، فيما تشير التوقعات الى انه سيواصل رحلة الصعود، حتى وإن حصلت عمليات جني ارباح.

واكد المراقبون ان جلسات نهاية الأسبوع شهدت ارتفاعات ممتازة، اذ تم الدخول على عدد من الشركات الواعدة والصغيرة والنشطة، إضافة الى المجاميع الاستثمارية.

«بيتك» يفوز بجائزة أعلى تدريب وتوظيف للعمالة الوطنية

الجلال خلال تسلمه جائزة «بيتك» من رئيس ديوان الخدمة المدنية

منح كل من ديوان الخدمة المدنية وبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة جائزة تدريب وتوظيف العمالة الوطنية في عام 2012 لبيت التمويل الكويتي «بيتك» والذي تصدر في هذا المجال البنوك المحلية والقطاع الخاص عموما، وذلك على هامش منتدى التوظيف الثامن الذي اقيم تحت رعاية سامية من حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، ليؤكد «بيتك» بذلك دوره الوطني في استقطاب حديثي التخرج ومنح الفرصة للكوادر الشابة الكويتية لإثبات وجودها وقدرتها على المنافسة في سوق العمل.

وعلى هامش تسلمه الجائزة من رئيس ديوان الخدمة المدنية عبدالعزيز عبدالله الزين وبحضور الأمين العام لبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة بالوكالة فوزي المجدلي أوضح مدير إدارة الموارد البشرية والخدمات في «بيتك» محمد عبدالرحمن الجلال بأن «بيتك» مستمر في دوره الداعم لتعزيز القدرات الوطنية العاملة في المجالات المصرفية والتمويلية والاستثمارية ويبذل جهودا كبيرة تعتمد الأساليب العلمية في عمليات استقطاب العمالة الوطنية، ومن ثم تدريبها وتاهيلها بشكل نظري وعملي وفتح مجالات العمل كافة أمامها.

وأكد الجلال على ان العنصر البشري هو أساس التقدم والنمو الاقتصادي وهو الأصل الحقيقي للاستثمار، مشيرا إلى اهتمام «بيتك» باستقطاب الكفاءات خصوصا حديثي التخرج من الشباب والعمل على تطويرهم ومنحهم الثقة، علاوة على تنمية الدوافع الإيجابية ورفع معدلات الرضا والولاء والانتماء وصولا لمعدلات انتاج عالية تساهم في تحقيق اهداف البنك ضمن خططه ومسؤولياته الاجتماعية.

وأشار الجلال إلى أن برنامج المعينين الجدد الذي بادر به «بيتك» كاول شركة تتعاون مع برنامج إعادة الهيكلة في هذا المجال قبل 8 سنوات ساهم في تدريب 1075 موظفا وموظفة، منهم 165 في العام الماضي، مما ساعد في ثبات نسبة العمالة الوطنية في «بيتك» والتي تبلغ 62 في المئة من إجمالي العاملين في البنك.

وتابع: كما يولي «بيتك» العنصر النسائي أهمية كبرى حيث تصل نسبة السيدات من إجمالي العاملين في الفروع المصرفية والتجارية إلى أكثر من 25 في المئة تبلغ نسبة العمالة الوطنية منها 90 في المئة مما يؤكد اهتمام «بيتك» بعنصر المرأة وخصوصيتها وتقديم أفضل الخدمات للعميلات من خلال مراكز الخدمة المختلفة.

وأكد الجلال على أن التطوير والتدريب مستمر في «بيتك» وبشكل متنام حيث منح البنك موظفيه أكثر من 6500 فرصة ومقعد تدريبي من خلال أكثر من 350 برنامج، مشيرا إلى ان التعليم الالكتروني الذي اطلقه «بيتك» قبل نحو 6 أعوام ساهم في زيادة الفرص التدريبية لما له من مزايا متعددة.

3.5 في المئة المعدل المتوقع في 2013

«الوطني»: 2.9 في المئة معدل التضخم لكامل العام 2012

مكونات مؤشر أسعار المستهلك

تضخم أسعار السلع

قال تقرير البنك الوطني ان معدل التضخم في أسعار المستهلك بلغ 2.6 في المئة على أساس سنوي في شهر ديسمبر الماضي، مرتفعا بشكل طفيف عن مستواه البالغ 2.3 في المئة في شهر نوفمبر.. ويعزى هذا الارتفاع ارتفاع أسعار السكن والسلع المنزلية والخدمات، فيما انخفضت أسعار المواد الغذائية مقارنة مع الشهر الماضي. وبالنسبة لكامل العام 2012، فقد بلغ معدل التضخم 2.9 في المئة في المتوسط، منخفضا عن نسبته البالغة 4.8 في المئة في العام 2011.

وأضاف التقرير وارتفع معدل التضخم الأساس، الذي لا يشمل أسعار المواد الغذائية والمشروبات، بنسبة 2.7 في المئة على أساس سنوي. وقد كانت هذه هي المرة الأولى التي يرتفع فيها مستوى التضخم الأساس عن التضخم في المؤشر العام. وهذا يوضح التركيب المتغير لمصادر الضغط على التضخم، حيث تباطأ إرتفاع أسعار المواد الغذائية في العام 2012، في حين شهدت المكونات الأخرى ارتفاعات أكبر.

وتابع التقرير ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 2.1 في المئة على أساس سنوي في شهر ديسمبر، وهي أقل نسبة ارتفاع لها منذ أواخر 2009. ومقارنة مع الشهر السابق، فقد انخفضت الأسعار بنسبة 0.7 في المئة، ويرجع ذلك في الغالب إلى انخفاض الأسعار في بعض المكونات الفرعية مثل اللحوم والدواجن والأسماك بالإضافة إلى الحبوب والخبز. وقد بلغ معدل التضخم في أسعار المواد الغذائية 5.6 في المئة لكامل العام 2012، مع زيادات بسيطة في النصف الثاني من العام، لكنه انخفض بشكل ملحوظ عن مستواه للعام 2011 والبالغ 9.7 في المئة.

وأوضح ارتفعت أسعار الملابس والأحذية بنسبة 3.9 في المئة في شهر ديسمبر، ليستقر عند 4.0 في المئة لكامل العام 2012. وقد دفعت الزيادة التي شهدها شهر ديسمبر، بما يشبه الاتجاه العام لسنة 2012، أسعار الملابس الجاهزة «أي الملابس التي تباع في المتاجر»، والتي ارتفعت بنسبة 5.6 في المئة في شهر ديسمبر. وقد جرت العادة خلال العام 2012 على أن تكون أسعار الملابس والأحذية مصدراً لدفع التضخم العام نحو الارتفاع، إلا أن هذه الأسعار غالباً ما تحددها عوامل عالمية، أكثر من العوامل المحلية «حيث أن الملابس والأحذية غالباً ما تكون مستوردة».

وأما مكون الخدمات السكنية، والذي يشكل نحو 27 في المئة من المؤشر العام ويتألف بشكل كلي تقريباً من الإيجارات، فقد شهد زيادة بنسبة 2.4 في المئة على أساس سنوي، وهو الارتفاع الأول والوحيد في هذه النسبة في عام 2012. وقد يشكل تضخم الإيجارات عاملاً في ارتفاع معدل التضخم العام في المستقبل، بعدما كان يشهد نسب ارتفاع متدنية في الماضي. وسجل معدل التضخم في أسعار السلع المنزلية والخدمات ارتفاعاً بنسبة 2.9 في المئة على أساس سنوي، وبواقع 1.3 في المئة مقارنة بالشهر السابق. أما بالنسبة للخدمات المنزلية «وهي مكون فرعي كان اسعاره قد ظلت غير متحركة خلال عامي 2011 و2012.. فقد ارتفعت في شهر ديسمبر بنسبة 7.8 في المئة على أساس سنوي.

واشار بصفة عامة، كان معدل التضخم تحت السيطرة في العام 2012 أكثر مما كان متوقعاً في بداية العام، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى الانخفاض الحاد في تضخم أسعار المواد الغذائية. ومن الممكن أن يؤدي الارتفاع المعتدل في تضخم الإيجارات والمواد الغذائية – مع قوة القطاع الاستهلاكي بصفة عامة – إلى ارتفاع التضخم في العام 2013. لكن بما أن هذه المكونات سترتفع من مستويات متدنية أصلاً، فإننا نتوقع أن يبقى معدل التضخم معتدلاً في العام 2013 وأن يبلغ 3.5 في المئة في المتوسط.

عمومية الشركة وافقت على توزيع 15 في المئة نقداً

الخميس: «أجيال التعليمية» تستعد لتنفيذ مشروعات تعزيزاً لعملياتها التشغيلية

كشف رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة اجيال الوطنية التعليمية ماضي إبراهيم الخميس ان الشركة سجلت نموا في إجمالي قيمة الموجودات بـ1.066.216 مليون دينار لتصل إلى 12.610.213 مليون دينار خلال العام 2012 وذلك بنسبة زيادة قدرها 9.24 في المئة عن العام 2011.

وأوضح الخميس خلال إنعقاد الجمعية العمومية العادية وغير العادية للشركة والتي إنعقدت بتاريخ الثلاثاء الموافق 15 يناير 2013 في مقر الشركة، ان الشركة سجلت إيرادات من الرسوم الدراسية بنحو 5.965.942 ملايين دينار وذلك بنسبة زيادة قدرها 19.7 في المئة عن الفترة المماثلة لها من العام 2011.

وبين أن الأرباح الصافية للشركة بلغت 1.451.870 مليون دينار، حيث بلغت ربحية السهم 16.99 فلساً للسهم الواحد، مشيراً إلى ان الشركة لا يوجد عليها إلتزامات للبنوك أو الشركات التمويلية والاستثمارية.

وقال الخميس أن الشركة وفي إطار تطبيق إستراتيجيتها التوسعية، قامت بمشاريع توسعية جديدة خلال الفترة السابقة في المدارس التابعة، تتمثل في إنشاء مباني لتوفير معامل ومختبرات وقاعات رياضية ومراسم فنية ومكتبات إلكترونية حديثة ومرافق أخرى متعددة. واضاف ان المؤسسات التابعة للشركة تخدم نحو ما يقارب تسعة آلاف وستمائة طالب وطالبة في جميع المراحل الدراسية بطاقة إستيعابية كاملة.

وأوضح الخميس أن القطاع الخدمي من أكثر القطاعات الإستثمارية أمناً واستقراراً على المدى الطويل بشكل عام، ويعد الإستثمار الطويل المدى في القطاع التعليمي من افضل الإستثمارات لما له من رسالة إنسانية واستقرار مالي حيث يصعب تاثره بالأزمات الاقتصادية، ويتجلى ذلك في زيادة الإقبال عليه بشكل دائم مما ينعكس بالإيجاب على الربحية، ولذلك قامت الشركة بتطوير استراتيجية طويلة المدى لعمليات الشركة التشغيلية للاستفادة من هذا الإستقرار والنمو المتصاعد في هذا القطاع.

المشاريع المستقبلية

وأكد الخميس أن الشركة انتهت بالفعل من إصدار رخصة مدرسة نموذجية في المملكة العربية السعودية واعتماد المخطط النهائي للمباني ونحن الآن في طور تاهيل شركات المقاولات المتخصصة في الإنشاءات. كما أن الشركة في المرحلة النهائية لإصدار التراخيص اللازمة لمشروع مدرسة ذات منهج أجنبي في الكويت، بهدف البدء في أعمال تشييد هذه المشروعات خلال الأشهر القليلة القادمة.

الجمعية العمومية

هذا فقد وافقت الجمعية العمومية العادية على جميع بنود جدول الأعمال حيث وافقت على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 15 في المئة بقيمة 1.281.656.250 مليون دينار، وذلك للمساهمين المقيدين في سجل مساهمي الشركة بتاريخ إنعقاد الجمعية العمومية.

كما تمت الموافقة على اقتراح مجلس الادارة باستقطاع الاحتياطي الاختياري بنسبة 10 في المئة، واعتماد مكافاة اعضاء مجلس الإدارة وابراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية عن السنة المالية المنتهية في 31 اغسطس 2012.

ماضي إبراهيم